عطف البيان والبدل المطابق أعلاقة اتفاق أم افتراق؟

د. فتحي "محمد رفيق" أبو مراد
جامعة البلقاء التطبيقية إربد– الأردن
د. افتخار سليم محي الدين
جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

مقدمة: يحاول هذا البحث دراسة العلاقة بين (عطف البيان) و(البدل المطابق) وتندرج هذه المواضيع تحت باب التوابع في كتب النحو القديمة، وبعض الكتب الحديثة، وقلتُ بعضها؛ لأن عددًا من المحدثين أسقط بعض أنواع التوابع من زمرة التوابع، وأضاف موضوعات جديدة غريبة، سنأتي على ذكرها في حينه.

غير أنّ فوزي الشايب يعزو سبب ذلك إلى أنّ النحو التقليدي لم يُعنَ بالتمييز بين التراكيب المركزية والتراكيب اللامركزية، ومن ثم فقد أدى الخلط بينها عند بعض النحويين واللغويين المحدثين إلى اتخاذ مواقف غير موفّقة، وإلى تبنّي وجهات نظر تبدو لنا غير سديدة. وقد تجسّد ذلك كله في سلخ بعض أنواع التوابع من زمرة التوابع، وإضافة بعض الفصائل النحوية الأخرى التي لا تمتّ إلى التوابع بصلة[1].

أمّا موضوع التوابع؛ فيندرج تحت التراكيب المركزية[2]، فالتركيب النحوي من هذا النوع يقوم بوظيفة يمكن أن يقوم بها أيّ من مكوناته المباشرة، ومن ثم هناك تكافؤ نحوي بينهما، ومثال ذلك قولنا: **(جاء علي الشجاع)**، في التركيب النعتي يعدّ (الشجاع) تابعًا وظيفيًا للأول، فكأنه امتداد أفقي، أو إطالة تقييدية للأول. وينطبق

هذا على كل التوابع (البدل، العطف، التوكيد). هذا يعني أنّ مثل هذه التراكيب يكون الثاني فيها لا يتمتع بأية وظيفة نحوية متميزة ومستقلة عن تلك التي يقوم بها رأس المركب النحوي.

عطف البيان: تتبع واستقراء عند النحاة القدامى والمحدثين: اختلف النحاة العرب، قديمًا وحديثًا، في عدد التوابع؛ فمنهم من عدّها خمسة، ومنهم من عدّها أربعة؛ فالكوفيون جعلوها أربعة، أما البصريون فجعلوها خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل وعطف النسق. وقد أشار الأنباري[3] إلى ذلك في قوله: "وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون"، أي لا يذكرونه في باب منفصل تحت عنوان التوابع، وقد ورد في كتب الكوفيين بمصطلح (الترجمة)[4].

ولعلنا نستشف هذا المعنى في حدّ عطف البيان عند ابن يعيش[5]: "قال صاحب الكتاب هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها". ويقصد بهذا التفسير والإيضاح والتبيين، ومن هنا جاءت تسميته بعطف البيان؛ لأنه يوضح الأول ويبينه، نحو قوله: **أقسم بالله أبو حفص عمر.**

أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فهو كما ترى جارٍ مجرى الترجمة حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها.

وعرّفه ابن هشام[6] بقوله: "وسميّ بيانًا لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه، وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعة إنْ كان معرفة، وتخصيصه إنْ كان نكرة".

قال أبو حيان[7]: "وسمّى به لأنه تكرار الأول لزيادة بيان، فكأنك رددته على نفسه".

أما الأنباري[8] فقال في عطف البيان: "قيل: الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف". وقول المبرّد في تخريج **(يا نصرُ نصرًا نصرًا)**، فإنه جعل المنصوبين تبيينا لمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان، ومجراه مجرى الصفة"[9].

ويقول في موضع آخر: "واعلم أنّ المعطوف على الشيء يحل محله، لأنه شريكه في العامل"[10].

أما الاستراباذي فقد ذكر عطف البيان في باب البدل، فقال: "أقول وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلّيّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، قال أمّا بدل المعرفة من النكرة فنحو: **مررت برجل عبد الله**، كأنه قيل بمن مررت أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه"[11].

غير أنّ قول الاستراباذي ليس صحيحًا بأن سيبوبه لم يذكر عطف البيان؛ إذْ إنّ سيبويه ذكره في باب النداء في مواضع عدّة؛

أحدها: "قلتُ أرأيتَ قول العرب **يا أخانا زيدًا أقبل**، قال عطفوه على هذا المنصوب فصار نصبًا مثله وهو الأصل"[12].

والثاني: وقال رؤبة: إني وأسطارٍ سطرن سطرًا لقائلُ **يا نصرُ نصرًا نصرًا**.

"أما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرًا عطف بيان ونصبه كأنه على قوله **يا زيدُ زيدًا** "[13].

وقال: "وإنما قلت **يا هذا ذا الجُمّة**، لأن ذا الجُمّة لا توصف به الأسماء المبهمة إنما يكون بدلا أو عطفًا على الاسم"[14].

إذًا، تعدّ هذه الأدلة ردًا على قول الرضي، وثمة أمثلة أخرى.

أما ابن عصفور الإشبيلي[15]؛ فقسّم التوابع إلى أربعة أقسام. قال في باب ما يتبع الاسم في إعرابه: هو أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبدل. ثم ذكر عطف

البيان بعد باب البدل مباشرة، وأفرد له بابًا خاصا به، وعرّفه قائلا: "وعطف البيان إنما يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول"[16].

تعمدتُ تتبع مواطن ذكر عطف البيان في كتب النحو القديمة، لنرى مدى صحة القول: (إنّ كتبَ النحو القديمة أغفلت عطف البيان)، وفي حقيقة الأمر يتصح أنّ مَنْ لم يذكره جعله هو والبدل شيئا واحدًا لا فرق بينهما، وسنأتي على ذلك إن شاء الله.

إنْ كان بعض القدماء دمجوا عطف البيان في باب البدل، ولم يعترفوا به، فثمة بعض المحدثين مَنْ حذا حذوهم؛ فأسقطه من باب التوابع وأضاف أنواعًا أخرى غريبة.

سبق أن تحدثنا عن رأي الكوفيين، وجماعة من البصريين في عطف البيان وقلنا: إنهم لم يترجموا له، لكننا لم نُظهر اعتراضًا أو تذمرًا؛ لأننا تحققنا من مسوغاتهم، وهي الفروق الطفيفة التي لم يأبهوا بها، فآثروا دمجه مع البدل؛ فجعلوها بابًا واحدًا.

غير أن العجيب أنْ يسقطه المحدثون دون أي مسوغ لعملهم هذا. لنتأملْ، الآن على سبيل المثال لا الحصر، في ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى[17] الذي يكتفي بالقول: "أمّا ما بين عطف البيان والبدل من الفوارق، فإنّا نعفيك ونعفي أنفسنا أن نفصّل فيها". وعدّ الفروق عائدة إلى أحكام لفظية، مستشهدًا بعبارة الرضي الاستراباذي من شرح الكافية، مُسلّمًا بأن سيبويه لم يذكر عطف البيان لاعتباره البدل نفسه، وذلك دون أن يكلّف نفسه عناء البحث والتقصّي، للتحقق من صحة العبارة.

ثم يقول في التوكيد والبدل: "وليس يوجبه أن يُفترق بين التوكيد والبدل، فإنه أسلوب واحد أن تقولَ: **جاء القوم بعضُهم، أو جاء القوم كلُهم**، والأول عندهم

بدل، والثاني توكيد، وكل ما يمكن أن يبرّر به عدّ التوكيد تابعا خاصا، وأن يُفرد باب لدرسه، هو أنه نوع من البدل جاء بكلمات خاصة لزم أن تُعدّد وتُحدّد، فكان تفصيلا لأنواع البدل، وتفسيرًا لجزء منه، لا تمييزًا لتابع جديد له أحكام خاصة[18].

نفهم مما سبق أنّ إبراهيم مصطفى قد عدّ عطفَ البيان والبدلَ شيئًا واحدًا، ثم عدّ البدل والتأكيد شيئًا واحدًا، ومن هذه المعادلة نستنتج: أنّه قد جعل عطفَ البيان والتأكيد شيئًا واحدًا، كذلك، دون أنْ يلتفتَ إلى الوظيفة الدقيقة لكل تابع من هذه التوابع.

أما د. مهدي المخزومي[19]، فقد زاد على ذلك بأن أسقط كلا من التوكيد والبدل. وأظنه قد اعتمد على ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من كون (عطف البيان والبدل والتوكيد) موضوعًا واحدًا.

ونقرأ في بحث د.فيصل صفا[20] تأييده لاقتراح مهدي المخزومي، "وليس من شك في أنّ التسمية التي يمكن اقتراحُها لباب واحد يضمّ معظم أحكام هذين البابين هي (البيان)، كما اقترح من قبل الأستاذ مهدي المخزومي، فهذه التسمية (أي: البيان) تشير إلى الطبيعة العامة لوظيفة كلٍ من البدل وعطف البيان، وتخلصنا من إيحاءات مصطلح (البدل)، كإيحاء (قصد الحكم)، و(الاستقلال بالعامل وتخلصنا كذلك من ظلال مصطلح العطف).

إنّ ما ذهب إليه الدكتور فيصل صفا ومهدي المخزومي كلام ليس له أيّ مسوّغ يقنعنا بمثل ما اقترحاه من تسمية جديدة لكل من عطف البيان والبدل، وذلك لسببين، أحدهما: أنّ البدلَ بابٌ أوسع من عطف البيان، وله فروع وأجزاء لا يمكننا إلغاؤها، فإن كان لا بدّ من جمع بين البابين في باب واحد فليكن تحت باب البدل. وهكذا يصبح عطف البيان فرعًا من فروع البدل وليس العكس.

والآخر: أنّ الأستاذ مهدي المخزومي أسقط البدل من زمرة التوابع. فكيف يجمع بين عطف البيان والتوكيد، وقد صنفه من التوابع، وأخرج البدل منها.

ثم أنني لا أرى سببًا وجيهًا في قوله: نتخلّص من إيحاءات مصطلح (البدل) وظلال مصطلح (العطف) ما الداعي للتخلص منها؟ ما الأسباب لتي دعته لمثل هذا القول؟

أمّا عبده الراجحي[21]، فقال: الأفضل طرح عطف البيان وتوحيده مع البدل.

وبهذا يكون اقترح دمج عطف البيان مع البدل، لأنه لم يلمس فروقًا جوهرية بينهما، واكتفى بهذه العبارة دون أي تفصيل.

ونجد سعيدًا الأفغاني[22] يقول: بعض النحاة لا يقول بتابع خامس هو عطف البيان، ويجعل التوابع أربعة فقط، وكل أمثلة عطف البيان يجعلها من البدل المطابق (بدل الكل من الكل). والحق أن هذا يمكن في بعض الأمثلة، لا في كلّها. وهو يخالف ما أقرّه السيوطي: (كل عطف بيان يصلح أن يكون بدلا بخلاف العكس)[23].

ويعلل سعيد الأفغاني قوله: إننا إذا وضعنا التابع مكان المتبوع تصحّ البدلية فيها وعطف البيان، وحيثما يختل اللفظ أو المعنى فالتابع عطف بيان حتمًا، ومثال ذلك: **جارتك جاء خالد أخوها.**

تختل إذا حذفت منها عطف البيان(أخوها)، ولو كانت بدلا ما اختلت الجملة.

السؤال الذي يتبادر للذهن هنا هو: هل من مسوّغ لافتراض الأفغاني إسقاط التابع؟

في الحقيقة لا أرى علاقة بين عدم جواز إسقاطه، ووجوب عدّه عطف بيان؛ فعدم جواز الإسقاط يعود إلى طبيعة صياغة الجملة نفسها، ففي هذه الجملة ما يمنع

صحة البدل، وهو الضمير في (أخوها)، وهو رابط يربطها بالمبتدأ، والبدل على نية تكرار العامل، فيكون التقدير: **جارتك جاء خالد جاء أخوها.**

فتخلو الجملة، جملة الخبر من الرابط، لأن الضمير المتصل بالاسم صار في جملة أخرى مستقلة عن الجملة الخبرية، فلا يصح أن يكون بدلا، لذلك قالوا: عطف بيان، لأن عطف البيان لا يشترط فيه تكرار العامل.

فهذه جملة أخرى: **أقسم بالله أبو حفص عمر.**

فـــ(عمر) عطف بيان من متبوعه (أبو حفص)، فلو أسقطنا عمر هل يختل المعنى في الجملة: **أقسم بالله أبو حفص.** الجملة صحيحة (أ).

ولو أسقطنا المتبوع في الجملة: **أقسم بالله عمر.** الجملة صحيحة (ب).

غير أن التركيب الأول أقوى، فالتركيب (أ) والتركيب (ب) لا يؤديان ما يؤديه التركيب الأول الذي اقترن فيه اللفظان(**أقسم بالله أبو حفص عمر**) فهما ضروريان معًا، يؤديان بيانًا وإيضاحًا.

وللأستاذ عباس حسن قول في هذا المجال: "أمّا المشابهة بين عطف البيان والبدل (بدل الكل من الكل) من ناحية معناهما، وإعرابهما، وقطعهما، وجمودهما دون لفظهما، فغالبة ويصحّ في أكثر حالاتهما أنْ يحلّ أحدهما محلّ الآخر من غير أنْ يتأثر الكلام بهذا التغيير"[24]. ثم قال في موضع آخر: "والأحسن القول بأن المشابهة بينهما كاملة لا غالبة، إذْ التفرقة بينهما قائمة على غير أساس سليم، فمن الخير توحيدهما، لِما في هذا من التيسير، ومجاراة الأصول اللغوية العامة. أمّا الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات، فرأي قام على التخيل، والحذف والتقدير من غير داعٍ، ومن غير فائدة ترتجى"[25].

يبدو لي أنّ هذا الرأي صائب، وسيتأكد ذلك بعد عرضنا للفروق وتفنيدها واحدًا واحدًا.

أمّا د. فوزي الشايب فرأيه واضح يتجلّى من خلال عنوان مقالته، فهو يشي بتوحدهما وبأنهما وجهان لعملة واحدة. وإليك العنوان (عطف البيان هو البدل)[26]. وبهذا تصبح التوابع أربعة لا خمسة.

عطف البيان تعريف وتفنيد: (علاقته بالصفة، علاقته بالبدل): قِيلَ في عطف البيان: إنه جامد يشبه الصفة في توضيح متبوعة إنْ كان معرفة، وتخصيصه إنْ كان نكرة. قال ابن يعيش: عطف البيان مجراه مجرى النعت، يُؤتى به لإيضاح ما يجرى عليه، وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه، كما أنّ النعت من تمام المنعوت[27].

ومثله قول ابن مالك[28]: فذو البيان تابع شبه الصفة، فخرج بالمشبه للصفة النعت؛ لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء، فكأنه قال تابع غير صفة.

ما الفرق بين الصفة وعطف البيان؟ وضعَ عطفُ البيان ليدلّ على الإيضاح باسم يختص به، وإنْ استعمل في غير الإيضاح، كالمدح في قوله تعالى: **(جعل الله الكعبةَ البيتَ الحرامِ)**، فإن البيت الحرام عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح وأما الصفة فوضعت لتدلّ على معنى حاصل في متبوعه[29].

الصفة، إذًا، تتضمن حالاً من أموال الموصوف يتميز بها، وعطف البيان يقوم بتبيين وتفسير المتبوع باسم أشهر منه في العرف والاستعمال، من غير أن يتضمن شيئًا من أحوال الذات، وهو غالبًا ما يأتي في الاسم العلم واللقب أو الكنية.

عطف البيان يشبه الصفة في أربعة أوجه: وقف ابن يعيش[30] على أوجه الشبه بين عطف البيان والصفة وعطف البيان والبدل، كما وقف على الفروق بينها. وسنورد الآن أهم ما قيل في أوجه الشبه بين عطف البيان والصفة:

أحدها: أنّ فيه بياناً للاسم المتبوع كما في الصفة.

الثاني: أنّ العامل فيه هو العامل في الأول المتبوع، بدليل قولك: **يا زيدُ زيدٌ وزيدًا** بالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، كما تقول: **يا زيدُ الظريفُ والظريفَ**.

الثالث: أنه جارٍ عليه في تعريفه كالصفة.

الرابع: امتناعه أنْ يجري على المضمر كما يمتنع في الصفة.

ويفارقها من أربعة أوجه: أحدها: أنّ النعت بالمشتق أو ما ينزل منزلة المشتق على ما تقدم، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنه يكون بالجوامد.

الثاني: أنّ عطف البيان لا يكون إلا في المعارف، والصفة تكون في المعرفة والنكرة.

الثالث: أنّ النعت حكمه أن يكون أعمّ من المنعوت، ولا يكون أخصّ منه، ولا يلزم ذلك في عطف البيان.

الرابع: أنّ النعت يجوز فيه القطع؛ فينتصب بإضمار فعل، أو يرتفع بإضمار مبتدأ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

وفي أوجه الشبه بين الصفة وعطف البيان، قال الأنباري[31]: ووجه شبهه للوصف أن العامل فيه هو العامل في الاسم الأول، والدليل على ذلك: أنك تحمله تارة على اللفظ، وتارة على الموضع، ومثل ذلك قول الخليل[32]: إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه، ثم تؤكده باسم يكون عطفًا عليه، فأنت بالخيار؛ إنْ شئت نصبت، وإنْ شئت رفعت.

فتقول: **يا زيدُ زيدٌ زيدًا.**

وهذه تشير إلى النقطة الثانية التي ذكرها ابن يعيش. أمّا الأولى، فقد تمّ إيضاحها في حدّ عطف البيان. أمّا الثالثة، فهي تقترب من قول سيبويه: "فنجري ما يكون عطفًا على الاسم مجرى ما يكون وصفا"[33].

فعطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم الأول؛ فهو يبينه ولا نية لطرح المتبوع والحلول محلّه. وإذا جرى الجامد مجرى الصفة قيل فيه عطف بيان؛ لأن الصفة مشتقة.

أما الفرق في قوله: إنّ النعت مشتق وعطف البيان جامد، ففيه نظر؛ فقد يأتي عطف البيان مشتقًا بشرط أن يكون مسمى به مثل: الصديق، والفاروق والصعق والحارث[34].

وفي الفرق الثاني، يقول ابن هشام: إنّ عطف البيان يكون في المعارف؛ فيوضحها، والنكرات فيخصصها، نحو قولنا: **جاء أخوك زيد.**

وقوله تعالى: **(من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ).**

وقوله تعالى: **(أو كفارةٌ: طعام مساكين).**

أما الثالثة، فنورد فيها قول ابن عصفور[35]: وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه.

وفي هذه المسألة قال أبو حيان: "شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه"[36].

ونرى أنّ هذه المسألة ليست صحيحة، بناءً على ما جاء به سيبويه[37]، الشاهد الذي جوّز فيه أن يكون المتبوع أخصّ من عطف البيان في: **يا هذا ذا الجُمّة.** "وإنما قلت يا هذا ذا الجُمّة؛ لأن ذا الجمة لا توصف به الأسماء المبهمة إنما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم". **فاسم الإشارة عند سيبويه أعرف من المعرف (بأل).**

وثمة دليل آخر لا تكاد كتب النحو تخلو منه، وهو بيت رؤبة[38]:

إني وأسطار سُطرن سطرًا لقائلُ يا نصرُ نصرًا نصرًا

فالنحاة؛ قدامى ومتأخرون أعربوا (نصرًا) عطف بيان. وورد هذا البيت في المقتضب بضم نصر الأولى والثانية ونصب الثالثة، فهذا البيت يُنشد على ضروب.

فمن قال: **يا نصرُ نصرًا نصرًا**؛ فإنه جعل المنصوبين تبيينا لمضموم، وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان[39].

ومن قال: **يا نصرُ نصرُ نصرًا**.

فقد جعلها تبيينًا، فأجرى أحدهما على اللفظ، والآخر على الموضع. ومنهم من يجعل الثاني بدلاً من الأول، وينصب الثالث على التبيين البدل على نية تكرار العامل. وكل ما مضى يقودنا إلى أنّ (نصرًا) الأول والثاني لا تفاوت بينها في التعريف.

أّما ابن عصفور[40]، فقال: **يا نصرُ نصرًا نصرًا**. فالثاني عطف بيان على الأول، والثالث منصوب على الإغراء. كأنه قال: **عليك نصرًا**. وذهب مذهبه أبو عبيدة[41]؛ إذْ قال: هذا تصحيف إنّما قاله لنصر بن سيّار: **يا نصرُ نصرًا نصرًا** إغراء، أي عليك نصرًا يغريه به.

كانت هذه النقطة مسألة خلافية عند النحويين، قال السيوطي في شرح الكافية: "واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصيصه وليس بصحيح؛ لأنه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يشترط زيادة تخصيص النعت، فكذا عطف البيان"[42].

وقال في شرح التسهيل: "زعم أكثرُ المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص، بل يساويه أو يكون أعمّ منه، والصحيح جواز الثلاثة، لأنه بمنزلة النعت، وهو يكون في الاختصاص فائقًا، ومفوقًا، ومساويًا، فليكن العطف كذلك"[43].

الفارق المهم، إذًا، بين الصفة وعطف البيان؛ أنّ الأول: تابع يصف شيئًا تتميز به الذات أو من أحوالها، وهي مشتقة. والآخر: غرضه الإيضاح والتبيين للذات نفسها، ويكون في الأسماء الجوامد.

عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه: أما وجه الشبه بين عطف البيان والبدل، وهو من حيث أنّ كلاً منهما تابع، وأن الثاني هو الأول في الحقيقة، وجملة الأمر: أنّ عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه[44]:

أحدها: أنّ فيه بيانًا كما في البدل، **الثاني:** أن يكون بالأسماء الجوامد كالبدل. **الثالث:**.....[45]) **والرابع:** أنّ يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التأكيد، كما كان في البدل كذلك.

ويفارقه من أربعة أوجه:

أحدها: أنّ عطف البيان في التقدير من جملة واحدة، بدليل قولهم: **(يا أخانا زيدًا)**، والبدل في التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم: **(يا أخانا زيدُ)**، ففي الجملة الأولى جاء منصوبًا، والثانية مرفوعًا على نية تكرار العامل: **يا أخانا يا زيدُ.**

الثاني: أنّ عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدل؛ لأنه لا يجوز أنْ تبدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، ولا يجوز ذلك في العطف.

الثالث: أنّ البدل يكون بالمظهر والمضمر، وكذلك المبدل منه، ولا يجوز ذلك في عطف البيان.

الرابع: أنّ البدل قد يكون غير الأول؛ كقولك :**(سلب زيد ثوبه)**، وعطف البيان لا يكون غير الأول.

سبق أنْ قلنا: إنّ الشبه غالبٌ بين البدل وعطف البيان. أمّا الفروق فهي في حقيقة الأمر ليست دقيقة ولا جوهرية، بل شكلية يطغى عليها التصوّر والخيال. وسنناقش مدى صحة هذه الأمور من خلال الفروق التي أوردناها آنفًا:

فالمسألة الأولى: إذا قلنا فيها: **(يا أخانا زيدًا)** لا يصحّ فيها البدل، وإنما يصحّ عطف البيان؛ وذلك لاعتبار البدل من جملة ثانية مستقلة.

أما ما تبقى من فروق فهي قضايا خلافية لم يتفق عليها النحاة؛ فقولهم: إنّ البيان لا يخالف متبوعة في تعريفه وتنكيره لم تثبت صحته لوجود الشواهد الدالة عليه:

قال ابن هشام[46]: وأمّا قول الزمخشري: إنّ **(مقام إبراهيم)** عطف على **(آيات بينات)** فسهو، وكذا قال في: **(قل إنما أعظكم بواحدة أنْ)**، إنّ **(أنْ تقوموا)** عطف على**(واحدة)**، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل. ونجده في شرح الكافية وقد جوّز التخالف في عطف البيان قال: "والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان"[47].

وفي هذا القول مخالفة لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليها[48].

أمّا أنّ العطف لا يكون مضمرًا، ولا تابعًا لمضمر، وإنما يكون بالمظهر. أمّا إجازة الزمخشري[49] في **(أنْ أعبدوا الله)** أن يكون بيانًا للهاء من قوله تعالى: **(إلاّ ما أمرتني به)** فقد ردّه ابن هشام، وأجازه الكسائي في أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحّم، وأعطى أمثلة على ذلك.

والصحيح أنّ كلّ ما ذُكر من فروق قد بُنيّ على التخيل والتقدير. وها نحن نجد ابن كيسان أولَ مَنْ فرّق بينهما، كما قال أبو جعفر النحاس[50]: ما علمتُ أحدًا فرّق بينهما إلاّ ابن كيسان، فإن الفرق بينهما أنّ البدل يقرر الثاني في موضع الأول، وكأنك لم تذكر الأول، وعطف البيان أنْ تقدّر أنك إنْ ذكرتَ الاسم الأول لم يُعرف

إلا بالثاني، وإنْ ذكرت الثاني لم يُعرف إلا بالأول، فجئتَ بالثاني مبيّنًا للأول، قائمًا مقام النعت والتوكيد.

يوضح الاستراباذي رأيه في الفروق، فيقول[51]: "أنما قلت في مثل إشارة إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضًا، كقولك: **يا أخانا الحارثَ** ".

وهذه الإشارة تظهر واضحة في باب النداء. فهذا الشاهد يمكننا إعرابه عطف البيان بالنصب، ولا يمكننا رفعه حملاً على البدل لوجود مانع، وهو (أل) التي لا تتفق في الدخول على ياء النداء؛ وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل، فلا يجوز أن نقول: **يا الحارثُ**.

ومثل ذلك[52]: **يا أخوينا عبدَ شمسٍ ونوفلا أعيذكما باللهِ أنْ تُحدثا حربًا**

فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا، ويمتنع فيهما البدلية؛ لأنهما على تقدير البدليه يحلان محلّ أخوينا، فيكون التقدير:

(يا عبدَ شمس ونوفلا) بالنصب؛ وذلك لا يجوز لأن المنادى عطف عليه اسم مجرد من (أل) وجب أن يُعطى ما يستحقه لو كان منادى أي: **يا عبدُ شمس ونوفلُ**.

ومما يظهر به الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسم الفاعل المعرف بـــ**(أل)** بالألف واللام المضاف إلى ما فيه الألف واللام إذا أتبع ما أضيف إليه اسمًا ليس فيه الألف واللام نحو قولك[53]:

هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ.

فإنه قد يجوز ذلك على عطف البيان، ولا يجوز على البدل؛ وذلك لأن البدل في نيّة أن يباشر العامل. فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير **هذا الضارب زيدٍ** ولا يجوز إضافة اسم الفاعل المعرف بـــ(أل) إلى ما ليس فيه الألف واللام. ومثل ذلك قول المرار الأسدي[54]:

أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبه وقوعًا

فإن الشاهد فيه: أنه أضاف التارك إلى البكري على حدّ **الضارب الرجلِ** تشبيهًا بالحسن الوجه، وخفض بشرًا عطف بيان على البكري، وأجراه عليه جري الصفة على الموصوف. هذا مذهب سيبويه (رحمه الله)، ولو كان بدلاً لم يجز **التارك بشرٍ**؛ لأن حكم البدل أن يقدر في موضع الأول. وقد أنكر أبو العباس محمد بن يزيد جواز الجر في بشر؛ عطف بيان كان أو بدلاً.

أمّا سيبويه فرواه مجرورًا، وقال: "سمعنا ممن يوثق به عن العرب، ولا سبيل إلى ردّ رواية الثقة". "والفراء يجوّز **الضاربُ زيدٍ**، فلا يتمّ معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل"[55].

ومن الشواهد التي عدّوها عطف بيان، ولم يجيزوها بدلاً: قولهم في **أفعل التفضيل** المضاف إلى عام مقسوم قسمين للمتبوع، والمتبوع عامًا أضيف إليه أفعل التفضيل، مثل[56]:

زيد أفضل الناسِ الرجال والنساء.

إذْ على البدلية يكون التقدير: زيد أفضل الرجال والنساء.

وهذا لا يسوغ. هذه مسألة ناقشها السيوطي، ولم يستسغها،أيضًا مع أننا لو قدرنا (زيد) أفضل الناس أي: الرجال والنساء؛ لأن الغرض منها التبيين، وليس طرح الأول والإحلال محلّه.

خلاصة: وبعد، فقد اتضح، بعد دراستنا التحليلية لأوجه الشبه والاختلاف في مسألة علاقة عطف البيان والبدل، أنّ الفوارق بسيطة يمكن تجاوزها وتيسيرها، لا تعسيرها في ضمّ الموضوعين تحت باب واحد، هو باب البدل، فيكون عطف البيان فرعًا من فروعه يؤديان وظيفة واحدة، أي عطف البيان والبدل المطابق، هي البيان والتوضيح.

المصادر والمراجع:

– ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو، كتاب الكافية في النحو – شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية – بيروت، ودار الباز للنشر والتوزيع، (د.ت).

– ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

– ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم– بيروت ط1، 1999.

– ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، أوضح المسالك، تحقيق: د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية/بيروت. ط1، 1997

– ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية–صيدا. ط:3، 1998.

– ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ت).

– ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية– مصر، (د.ت).

– الإشبيلي، ابن عصفور، شرج جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح وزارة الأوقاف/بغداد.

– الإشبيلي، ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط:1، 1971.

– الأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، ط1، 1977 وشواهدها.

– الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، الترقي دمشق، 1957.

– الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق: مصطفى النحاس، 1987

– حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف – القاهرة، ط4، (د–ت).

– الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت 1988.

– الزركشي، الإمام بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط:2.

– سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، طبعة بولاق، مكتبة المثنى– بغداد. وطبعة أخرى: تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي – القاهرة ودار الرفاعي، الرياض، 1982.

– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979

– الشايب، فوزي، (التوابع، مقاربة لسانية)، مجلة مؤتة للأبحاث والدراسات مجلد12، عدد1، تشرين 1997.

– صفا، فيصل إبراهيم، (عطف البيان والبدل: باب واحد أم بابان؟)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 49.

– المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب الحديث.

– مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة 1937.

الهوامش:

1- الشايب، فوزي، (التوابع، مقاربة لسانية)، مجلة مؤتة للأبحاث والدراسات، مجلد12، عدد1 تشرين 1997، ص:323

2- الشايب، فوزي، (التوابع، مقاربة لسانية)، ص: 323

3- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، الترقي دمشق، 1957. ص 297

4- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت، 1979، ج190/5، ارتشاف الضرب 605/2

5- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية- مصر (د.ت)، 71/1

6- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 130/2، ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، 331

7- السيوطي، همع الهوامع، 190/5

8- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجت البيطار، الترقي دمشق، 1957، ص:296

9- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب الحديث، 209/4

10- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، 211/4

11- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو، كتاب الكافية في النحو – شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية – بيروت، ودار الباز للنشر والتوزيع، (د.ت). 337/1

12- سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر، الكتاب كتاب سيبويه، طبعة بولاق، مكتبة المثنى- بغداد 304/1

13- سيبويه، الكتاب 305/1

14- سيبويه، الكتاب 306,308/1

15- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف/بغداد، 192/1، والمقرب 248/1

16- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 295/1

17- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة 1937، ص114-128
الشايب، فوزي، (التوابع، مقاربة لسانية)، مجلة مؤتة للأبحاث والدراسات، مجلد12، عدد1 تشرين 1997.
18- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، ص 124.
19- الشايب، فوزي، (التوابع، مقاربة لسانية)، ص 324
20- صفا، فيصل إبراهيم، (عطف البيان والبدل: باب واحد أم بابان؟)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 49.
21- الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت 1988، ص 393
22- الأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، ط1، 1977 وشواهدها، ص:372
23- السيوطي، همع الهوامع، 193/5
24- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف – القاهرة، ط4، (د-ت)، ج 543/3
25- حسن، عباس، النحو الوافي، 543/3
26- الشايب، فوزي، (التوابع، مقاربة لسانية)، ص 335
27- ابن يعيش، شرح المفصل 71/1
28- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ت)،218/2، وكذلك ابن هشام، شرح التصريح 131/2
29- الزركشي، الإمام بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل، ط:2، ص 463.
30- ابن يعيش، شرح المفصل 71.72/1
31- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، أسرار العربية: 296
32- سيبويه، الكتاب 307/1
33- سيبويه، الكتاب 307/1
34- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية-صيدا. ط:3، 1998، 331
35- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 294/1
36- السيوطي، همع الهوامع 191/5
37- سيبويه، الكتاب 306/1

38- سيبويه، الكتاب 304/1، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، 209/4، الإشبيلي ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 296/1،
الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، أسرار العربية: 297، ابن هشام، مغني اللبيب، 101/2 السيوطي، همع الهوامع، 190/5، ابن يعيش، شرح المفصل 72/1

39- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، 209/4

40- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 296/1

41- السيوطي، همع الهوامع، 191/5

42- السيوطي، همع الهوامع، 191/5

43- السيوطي، همع الهوامع، 191/5

44- ابن يعيش، شرح المفصل 72/1

45- هذه النقطة ساقطة من النسخة أصلا، وبهذا تكون ثلاثة.

46- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم- بيروت ط1، 1999، 99/2، السيوطي، همع الهوامع 192/5

47- ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو – شرح رضي الدين الاستراباذي، 339/1

48- الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق: مصطفى النحاس 1987، 605/2

49- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب، 98/2

50- الزركشي، الإمام بدر الدين، البرهان في علوم القرآن 464/2

51- ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو، شرح رضي الدين الاستراباذي، 343/1

52- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، 132/2

53- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي 295/1

54- ابن يعيش، شرح المفصل 73/1، السيوطي، همع الهوامع، 194/5، ابن هشام، شرح التصريح على التوضيح، 133/1

55- ابن الحاجب، كتاب الكافية في النحو – شرح رضي الدين الاستراباذي، 343/1، أوضع المسالك 469/1

56- السيوطي، همع الهوامع، 194/5